

مصرف السلام – البحرين
محضر إجتماع الجمعية العمومية العادية
المنعقد في يوم الخميس 24 رجب 1441 هـ
الموافق 19 مارس 2020م

الوقت: 10:00 صباحاً المكان: فندق موفتبيك البحرين – قاعة المرحان المحرق – مملكة البحرين

الرئيس: ترأس الإجتماع السيد / سلمان صالح المحميد - عضو مجلس الإدارة – رئيس لجنة التدقيق بمجلس الإدارة.
النصاب: أعلن رئيس الإجتماع إكمال النصاب القانوني لعقد إجتماع الجمعية العمومية العادية وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للمصرف حيث بلغت نسبة حضور المساهمين (أصالة ووكالة) ما مجموعه 68.97% من إجمالي أسهم رأس مال المصرف.
مقرر الإجتماع: أجازت الجمعية تعيين المستشار العام/ إهاب عبداللطيف أحمد - سكرتير مجلس الإدارة – مقررراً للإجتماع.

حضر الإجتماع من مجلس الإدارة كل من:

- 1- السيد / سلمان صالح المحميد
2- السيد / زايد علي راشد الأمين
- عضو مجلس الإدارة
- عضو مجلس الإدارة

وحضر من أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

- 1- الدكتور أسامة بحر
- عضو الهيئة

بينما حضر من الإدارة التنفيذية للمصرف كل من:

- 1- السيد / رفيق نايف علي
2- السيد / أنور مراد
3- المستشار إهاب أحمد
4- السيد / يوسف إبراهيم
- الرئيس التنفيذي
- نائب الرئيس التنفيذي
- رئيس الشؤون القانونية – سكرتير المجلس
- رئيس الشؤون المالية

وحضر الإجتماع كل من:

- 1- السيدة/ خديجة أحمد (عبر الهاتف)
السيد / حسين محمد (عبر الهاتف)
5- السيدة/ نواف الدوسري
8- السيد / جليل العالي
9- السيد/ Mahesh Balasubramanian
10- السيدة/ هبة مبارك
11- وجدي الجلاد
- ممثل مصرف البحرين المركزي
- ممثل مصرف البحرين المركزي
- ممثل وزارة الصناعة والتجارة
- ممثل السادة KPMG Fakhro مدققي حسابات المصرف
- ممثل السادة KPMG Fakhro مدققي حسابات المصرف
- ممثل شركة البحرين للمقاصة، مسجلي أسهم المصرف
- ممثل كي بوينت

إستهل الإجتماع السيد / سلمان صالح المحميد رئيس الإجتماع باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، معلناً ترحيبه بالسادة المساهمين وشكرهم على حضور الإجتماع، كما رحب بممثلي مصرف البحرين المركزي وممثلي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة و ممثلي السادة KPMG Fakhro مراقبي حسابات البنك وممثلي مسجلي أسهم البنك.

13

و في بداية الإجتماع و بالنيابة عن مجلس الإدارة اعتذر السيد المحميد للسادة المساهمين عن عدم تمكن بقية أعضاء المجلس - و جميعهم من خارج البحرين - من حضور الإجتماع و ذلك بسبب ظروف تفشي فيروس الكورونا المستجد COVID-19 و تأثير ذلك على حركة الطيران.

1- المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2019م:

أبان السيد/ سلمان المحميد أنه قد تم تقديم نسخة من المحضر المذكور لجميع السادة المساهمين ولم ترد أية ملاحظات أو إستفسارات بشأنه، وطلب من المساهمين الحاضرين إبداء أي ملاحظات لديهم أو إجازة المحضر والمصادقة عليه كما جاء. و تعقيباً على ذلك تطرق المساهم السيد / علي الطريف إلى إمكانية تدوين ملاحظات السادة المساهمين مع ذكر أسمائهم في المحضر في حال طرح أي إستفسار لما لذلك من تبعات قانونية.

و ردأ على ذلك أشار السيد المحميد إلى أن المحضر دائماً يكون مختصراً يلخص أهم النقاط التي تثار حول الأجندة المطروحة التي نوقشت خلال الاجتماع. و وعد بأن يراعى مستقبلاً إدراج بعض المداخلات في المحضر بشكل مختصر.

كما طلب المساهم محمد بدر حامد نشر محضر اجتماع الجمعية بعد الاجتماع بحوالي عشرة أيام من تاريخ الجمعية، وإعداد عرض تقديمي عن أعمال المصرف والنتائج المالية و عرضه على السادة المساهمين قبل الاجتماع لسهولة الإطلاع على أعمال البنك. و وعد الرئيس التنفيذي بأخذ ذلك في الإعتبار مستقبلاً.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى حول المحضر:

قرار رقم 1: أجازت الجمعية بالإجماع محضر الاجتماع السابق المنعقد في 20 مارس 2019.

2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه:

إستعرض السيد سلمان المحميد رئيس الاجتماع تقرير مجلس الإدارة متناولاً أبرز جوانب أعمال المصرف في عام 2019 و النتائج الجيدة التي حققها المصرف رغم صعوبة الأسواق والتحديات و تطرق كذلك للخطط المستقبلية للمصرف، ثم أتاح رئيس الاجتماع الفرصة للسادة المساهمين لإبداء أي ملاحظات لديهم على تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية العامة.

- و تعليقاً على تقرير مجلس الإدارة أبدى المساهم علي الطريف عدداً من الملاحظات تلخصت في النقاط التالية: طالب السيد الطريف بأن يكون تقرير المجلس أكثر تفصيلاً لا سيما في شروحات الجوانب المالية ، كما أشاد بخفض نسبة التمويلات المتعثرة بشكل ملحوظ في سنة 2019 مستفسراً عن النسبة المستهدفة لعام 2020؟ و تساءل كذلك عن إمكانية زيادة النمو في محفظة الودائع بمقارنة بنسبة التمويلات في المستقبل؟ كما تطرق إلى ضرورة خفض نسبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى مع الإحتفاظ بنفس نسبة الكفاءة التشغيلية ، و ختم ملاحظاته بمطالبة المجلس والإدارة التنفيذية بالعمل على زيادة كفاءة رأس المال لنسبة لا تقل عن 25% تحسباً للبهزات المتوقعة في الاقتصاد العالمي في الفترة المقبلة.

و تعقيباً على ذلك أشار رئيس الشؤون المالية السيد يوسف إبراهيم إلى أن الأصل أن يكون تقرير مجلس الإدارة أن تلخيص مختصراً ليغطي الجوانب المهمة لمشوار المصرف خلال السنة المنتهية ، أما باقي المعلومات المالية يتم شرحها بإسهاب من خلال البيانات المالية والتقرير السنوي، والذي هو الآن قيد الإعداد في مراحل الأخيرة قبل النشر. إضافة إلى البيانات الدورية المنشورة خلال موقع المصرف الإلكتروني. أما فيما يتعلق بتخفيض نسبة التمويلات المتعثرة فأشار أن ما تم تحقيقه يعتبر من أكبر إنجازات المصرف خلال العام. وهذا دليل على تحسن كبير في نوعية التمويلات والجهود المبذولة في عملية الإسترجاعات السابقة. وعليه، فإن المحافظة على نفس مستوى النسبة من أولويات المصرف في ظروف الراهنة. وللعلم، فإن نسبة التمويلات المتعثرة تختلف من مصرف لآخر بحجم إجمالي التمويلات ونوعية أصول المحفظة.

و بين أن الزيادة في نسبة التمويلات والودائع تخضع لعدة عوامل منها الحصة السوقية للمصرف وتكلفة التمويل والربحية التنافسية وكذلك كفاءة رأس المال. وعليه، فإن المصرف يجب أن يوازن بين العوامل المذكورة ليحدد نسبة النمو المرجوة. علماً بأن أي زيادة في الودائع من غير استثمار مريح قد يؤدي إلى انخفاض في أرباح المصرف.

وبالنسبة لموضوع التكاليف أشار رئيس الشؤون المالية إلى أن نسبة التكاليف تختلف من مصرف لآخر، وذلك يعتمد بصفة كبيرة على تكلفة التمويلات من خلال دعم المحفظة بتمويلات قليلة الكلفة. وعليه، فإن نسبة التكاليف في مصرف السلام كانت ضمن الميزانية المرصودة والمعتمدة لتنفيذ المبادرات الإستراتيجية بما في ذلك التحديث الرقمي. وتشمل التكاليف أيضاً تعيين وتدريب وتأهيل وتحفيز الكوادر الوطنية تماشياً مع إستراتيجية المصرف في بحرنه الوظائف، حيث تتعدى نسبة البحرنه في المصرف حاجز الـ 90%.

و بشأن نسبة الملاءة المالية أوضح السيد يوسف إبراهيم أن نسبة الملاءة تخضع للتوازن بين توظيف رأس المال والمخاطر المتوقعة. وعليه، فإن المصرف يحرص دائماً على المحافظة على هذا التوازن وذلك بمراجعة ومراقبة هذه النسبة بصفة دورية إمتثالاً لمتطلبات المصرف المركزي و التغيرات السوقية، لتحقيق العوائد المجزية والمحافظة على قوة ملائمة رأس المال.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى حول التقرير:

قرار رقم 2: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.

3-الإستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019:

إستعرض الشيخ الدكتور أسامة بحر عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالمصرف بقراءة تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف، وأبان ان الهيئة تؤكد أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات المصرف تقع على عاتق إدارة المصرف، لتقرر أن معاملات المصرف المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما عرضته عليها إدارة المصرف من معلومات وبيانات، وما قدمته الهيئة بشأنها من ملاحظات، وما أبدته إدارة المصرف من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات. وكذلك راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي وأبدت ملاحظاتها عليها.

قرار رقم 3: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.

4-الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية الموحدة للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019:

إستعرض السيد جليل العالي ممثلاً عن السادة KPMG Fakhro مدققي حسابات المصرف بقراءة تقرير مدققي الحسابات الخارجيين، وذكر أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

و تعقيباً على تقرير مدققي الحسابات إستفسر المساهم علي الطريف حول الإيضاح 33 الخاص بإدارة المخاطر متسائلاً عن السبب وراء عدم التطرق للمخاطر التشغيلية ضمن البيانات المالية، و من جانبه أوضح المدقق الخارجي بأن مخاطر التشغيل تكون ضمن التقرير السنوي للمصرف، وليس ضمن القوائم المالية لما ليس له من أثر مالي.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى حول التقرير:

قرار رقم 4: أجازت الجمعية بالإجماع مدقي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية الموحدة للمصرف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.

5-مراجعة ومناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليها:

عرض رئيس الشؤون المالية للمصرف السيد يوسف إبراهيم البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مبيناً أن المصرف قد حقق أرباحاً صافية بلغت 21,1 مليون دينار بحريني بزيادة قدرها 14 % عن العام 2018م. وطلب رئيس الاجتماع من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات.

أبدى المساهم علي الطريف عدداً من الملاحظات على البيانات المالية و ردت الإدارة التنفيذية عليها على النحو التالي: - فيما يتعلق بالطفرة الكبيرة في النقد و أرصدة المصرف لدى البنوك والمصرف المركزي في صفحة 17 أوضح رئيس الشؤون المالية أن التغيير في النقد والأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي يُحدّد من قبل إدارة الخزينة وذلك لتحديد والمحافظة على نسبة السيولة للمصرف. وللعلم فإنّ هذه الأرصدة تتغير بشكل يومي بحسب احتياجات المصرف للسيولة وتوظيفها. أما بخصوص صكوك الشركات فأشار رئيس الشؤون المالية إلى ان هذه الصكوك هي استثمارات المصرف في صكوك شركات عامة كبيرة ومعتمدة ولكنها غير مصنفة لأنها تقع في دول غير مصنفة أو تخضع لدرجة غير إستثمارية. وللمحافظة على التنافسية فان المصرف يدعوا المساهم لزيارة المصرف للإطلاع على تفاصيل أكثر في هذا الشأن. و بخصوص نمو حقوق المساهمين أوضح إبراهيم أنّ ذلك يخضع لتوقعات المساهمين لتوزيع الأرباح ونسبة التوزيع، وعليه كلما انخفضت نسبة التوزيع، زاد رصيد حقوق المساهمين في المصرف. وأيضاً، فإن نسبة زيادة حقوق المساهمين من خلال تحقيق الأرباح المرجوة، هي من أولويات المصرف.

كما أوضح إبراهيم أن الخسائر في العقار تعتبر خسائر دفترية ناتجة من تقييم استثمار المصرف في المحفظة العقارية.

و أبان رداً على إستفسار السيد الطريف بشأن ارتفاع مصروفات التمويل على الإيداعات أنّ ذلك عائد الى المنافسة السوقية في الاستحواذ على السيولة المطلوبة لنمو محفظة التمويل. وتحديد تكلفة الودائع خاضع للعرض والطلب في الأسواق. - و حول إستفسار السيد الطريف عن زيادة الأصول و إنخفاض صافي الربح و زيادة النتائج في قطاع الخدمات المصرفية في سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018؟ وكذلك في قطاع الخزينة، و حفاظاً على تنافسية المصرف و حساسية المعلومات في هذا الصدد ، دعت الإدارة المساهم لزيارة المصرف للاطلاع على المعلومات المطلوبة. وأما طريقة الإفصاح للعمليات، فإنها تتطابق مع متطلبات المحاسبية المعتمدة في هذا الشأن.

- كذلك أثار المساهم محمد بدر حامد مسألة الدخل التشغيلي بلغ في العام الماضي 57 مليون و هذا العام 53 مليون و عليه أستفسر لماذا يتم الإحتفاظ بالسيولة و عدم تشغيلها و إستثمارها؟ و تساءل أيضاً عن إرتفاع تكاليف الموظفين ممن 11 مليون دينار بحريني إلى 15 مليون دينار بحريني، و تساءل عن متى سترتفع أرباح المصرف ؟

- ورداً على إستفسارات المساهم السيد محمد بدر حامد بيّن رئيس الشؤون المالية للمصرف أنّ إنخفاض الدخل التشغيلي راجع الى زيادة تكلفة التمويل في الأسواق وذلك في إطار نمو محفظة التمويلات. ونسبة السيولة خاضع لمتطلبات المصرف المركزي في المحافظة على قدرة المصرف للإيفاء بالمتطلبات المستحقة.

وبالنسبة لإرتفاع تكاليف الموظفين، فإن النسبة الحقيقية أقل من ذلك بما يشمل من إسترجاعات محاسبية بقيمة 1.5 مليون دينار بحريني في السنة السابقة مقارنة بالسنة الحالية. وهذه الزيادة، كما أشرنا سابقاً، مطلوبة لتنفيذ مبادرات المصرف الإستراتيجية ومنها تعيين وتدريب وتأهيل وتحفيز الكوادر الوطنية.

أضاف السيد سلمان المحميد أنه و على الرغم من صعوبة الأسواق إلا أن الإدارة تعمل بمجهود ممتاز و بتنسيق تامّ مع المجلس لتحقيق أفضل النتائج للمساهمين، وأوضح الرئيس التنفيذي أن المستهدف هو الوصول إلى أعلى نسبة أرباح للمساهمين وفق الخطة الإستراتيجية بعد تجاوز العقبات.



وبما لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى حول البيانات المالية الموحدة للمصرف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م، فقد وافق المجلس على قرار الجمعية بالإجماع مدقي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية الموحدة للمصرف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.

قرار رقم 5: أجازت الجمعية بالإجماع البيانات المالية الموحدة للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 كما تم تقديمه من مجلس الإدارة .

6-المصادقة والترخيص على العمليات التي أجراها المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في إيضاحات البيانات المالية رقم (30) من القوائم المالية الموحدة.

قرار رقم 6: أجازت الجمعية بالإجماع العمليات التي أجراها المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في إيضاحات البيانات المالية رقم (30) من القوائم المالية الموحدة.

7-إعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

عرض رئيس الاجتماع توصية مجلس الإدارة بتخصيص جزء من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (والبالغة 21.1 مليون دينار بحريني) بالتوزيعات التالية:

أ. تحويل مبلغ 2.109 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

ب. توزيع أرباح تعادل 17.727 مليون دينار بحريني بواقع 8% من إجمالي رأس المال المدفوع عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، على أن تدفع الأرباح مناصفةً بصورة نقدية وأسهم منحة على النحو التالي:

1. 4% نقداً أي ما يعادل 8.863 مليون دينار بحريني باستثناء أسهم الخزينة.

2. 4% أسهم منحة أي ما يعادل 88.634 مليون سهم (سهم واحد (1) لكل 25 سهم مملوك)

وسيتم توزيع الأرباح للمساهمين المستحقين بتاريخ 7 أبريل 2020، وآخر يوم للتداول مع استحقاق الأرباح هو 22 مارس 2020، واليوم الأول للتداول بدون استحقاق الأرباح هو 23 مارس 2020.

ج. تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 1.258 مليون دينار بحريني إلى حساب الأرباح المستبقاة.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات حول مقترح التوزيعات كما عُرض لأعلى:

قرار رقم 7: أجازت الجمعية بالإجماع على بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (والبالغة 21.1 مليون دينار بحريني) بالتوزيعات التالية:

أ. تحويل مبلغ 2.109 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

ب. توزيع أرباح تعادل 17.727 مليون دينار بحريني بواقع 8% من إجمالي رأس المال المدفوع عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، على أن تدفع الأرباح مناصفةً بصورة نقدية وأسهم منحة على النحو التالي:

1. 4% نقداً أي ما يعادل 8.863 مليون دينار بحريني باستثناء أسهم الخزينة.

2. 4% أسهم منحة أي ما يعادل 88.634 مليون سهم (سهم واحد (1) لكل 25 سهم مملوك)

وسيتم توزيع الأرباح للمساهمين المستحقين بتاريخ 7 أبريل 2020، وآخر يوم للتداول مع استحقاق الأرباح هو 22 مارس 2020، واليوم الأول للتداول بدون استحقاق الأرباح هو 23 مارس 2020.

ج. تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 1.258 مليون دينار بحريني إلى حساب الأرباح المستبقاة.

8- الموافقة على مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 787 ألف دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، شريطة الحصول على موافقة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

أشار المساهم محمد بدر حامد بضرورة تناسب المكافأة مع الأرباح المخصصة للمساهمين و أبدى تحفظه على مقترح التوزيع. و بين السيد المحميد رئيس الاجتماع أن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تُحتسب ضمن الأطر المحددة قانونياً من قبل وزارة التجارة والصناعة والسياحة. و أنّ الزيادة في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة تعود الى عظم المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس و الجهد المضاعف المبذول من قبل أعضاء مجلس الإدارة لقيادة المصرف وتوجيهه بصفة دورية لتحقيق أهدافه وإستراتيجيته في ظل تحديات السوق والاقتصاد العالمي والمحلي. ونتائج عام 2019 خير دليل على فعالية الإستراتيجية الجديدة وخطة مجلس الإدارة الفعالة في هذا الشأن.

قرار رقم 8: أجازت الجمعية بالأغلبية المطلقة للمساهمين الحاضرين مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 787 ألف دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، شريطة الحصول على موافقة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

9- الإطلاع ومناقشة تقرير حوكمة الشركات (Corporate Governance Report)، كما هو مطلوب من مصرف البحرين المركزي.

إستعرض سكرتير المجلس المستشار إيهاب أحمد أبرز الجوانب والموضوعات التي شملها تقرير مجلس الإدارة حول إلزام المصرف بمتطلبات حوكمة الشركات، وطلب من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات على تقرير حوكمة الشركات المعروض على الجمعية العامة للمناقشة والتعليق.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات حول التقرير:

قرار رقم 9: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير حوكمة الشركات (Corporate Governance Report)، كما هو مطلوب من مصرف البحرين المركزي.

10- إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

وافق السادة المساهمون على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.

قرار رقم 10: أجازت الجمعية بالإجماع إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

11- تعيين أو إعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة لسنة 2019 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم.

أوصى المجلس بإعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وطلب من السادة المساهمين إبداء أي تعليق أو اقتراح على ذلك.

قرار رقم 11: أجازت الجمعية بالإجماع إعادة تعيين السادة الأعضاء الحاليين بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم وهم:

- 1- فضيلة الشيخ الدكتور/ عدنان القطان
- 2- فضيلة الشيخ الدكتور/ فريد المفتاح
- 3- فضيلة الشيخ الدكتور/ نظام يعقوبي
- 4- فضيلة الشيخ الدكتور/ أسامة بحر

12- تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.
أوصى المجلس بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين شركة KPMG لأعمال التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م وطلب من السادة المساهمين إبداء أي تعليق أو اقتراح على ذلك.

قرار رقم 12: أجازت الجمعية بالإجماع إعادة تعيين شركة KPMG كمدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

13- مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية.

لم يتم طرح أي مواضع تحت هذا البند.

ولما لم تكن هناك بنود أخرى على جدول أعمال الجمعية المنعقدة بصفة عادية، تقدم السيد / سلمان صالح المحميد رئيس الجمعية بشكره لجميع الحاضرين من المساهمين وممثلي الجهات الرسمية وفريق الإدارة التنفيذية على مساهمتهم الفعالة في إنجاح أعمال الجمعية العادية، وأعلن فض الاجتماع ورفع الجلسة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة 11:00 صباحاً



المستشار العام / إيهاب عبداللطيف الجراح
سكرتير المصرف - مقرر الاجتماع



السيد / سلمان صالح المحميد
رئيس لجنة التدقيق بمجلس الإدارة - رئيس الجمعية